

ثانياً: في مجال المحاسبة الحكومية (ميكنة حساب الخزانة الموحد)

في إطار سعي وزارة المالية لتطوير السياسات المالية والنقدية وميكنة المحاسبة الحكومية لتتواءم مع مفاهيم الحكومة الالكترونية وتتسق مع النظم العالمية الالكترونية الحديثة، عملت الوزارة على إصدار القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ تعديلاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية، لينص على أن «ينشأ لدى البنك المركزي المصري حساب لوزارة المالية يسمى «حساب الخزانة الموحد» يشمل جميع حسابات وزارة المالية ووحدات الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية وغيرها من حسابات الجهات الأخرى المفتوحة أو التي تفتح مستقبلاً لدى البنك المركزي المصري».

وتفعيلاً لحساب الخزانة الموحد، تسعى وزارة المالية لتنفيذ عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني من خلال هذا الحساب وذلك لتنفيذ الموازنة العامة للدولة بشكل إلكتروني وإدارة النقدية بطريقة تمكن وزارة المالية من التنبؤ بالتدفقات النقدية كمتحصلات ومدفوعات، فضلاً عن الإقلال بقدر الإمكان من التعامل بال شيكات الورقية أو التعامل بالنقود، بما يدعم النظام المصرفي ويحسن أداء السياسات المالية والنقدية. في إطار ذلك، كانت الضرورة لإنشاء منظومة بنكية لحساب الخزانة الموحد، يتم من خلالها إحكام الرقابة على العلاقات التبادلية بين الأطراف المختلفة ومتابعة حركة الملفات للمدفوعات والمتحصلات اليومية وإجراء القيد اليومية واستخراج كشوف الحساب والتقارير الخاصة بالمنظومة.

وقد شملت الإجراءات المتحققة في مجال تفعيل منظومة حساب الخزانة الموحد خلال العام المالي ٢٠١٠/٠٩ ما يلي:

- الانتهاء من البنية التحتية اللازمة للمنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد في ديسمبر ٢٠٠٩، والتوعية بها وإعداد البرامج والتطبيقات اللازمة لتفعيل المنظومة لكل من الوحدة الحسابية المركزية بقطاع التمويل بوزارة المالية والوحدات الحسابية الفرعية بالجهات المختلفة، كما تم كذلك إعداد البنية التحتية والبرامج والتطبيقات اللازمة للربط الإلكتروني بين وزارة المالية والبنك المركزي المصري لتفعيل المنظومة بين الجانبين بطريقة إلكترونية.
- تفعيل المشروع التجريبي ليشمل ٤ وحدات حسابية تابعة لديوان عام وزارة المالية وقطاع مكتب الوزير ومصصلحة الضرائب المصرية، وجاري تفعيل المنظومة في عدد ٤٦ وحدة حسابية تابعة لوزارة المالية بالتنسيق مع البنك المركزي المصري، فضلاً عن تسجيل الوحدات الحسابية القائمة حالياً على مستوى الجمهورية بمسمياتها وأكوادها حسب آخر التعديلات وتسكينها على المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد.
- إعداد الخطة اللازمة لتدريب الوحدات الحسابية على تفعيل مدفوعاتها ومتحصلاتها الإلكترونية وتسجيلها على المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد.
- وفي مجال برامج الأجور والمرتبات والمكافآت: تم تنفيذ برنامج الأجور والمرتبات والمكافآت في قطاعات الوزارة المختلفة، كما تم تنفيذ برنامج الأجور والمرتبات بالجهات الخارجية بكل من مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية/مصلحة سك العملة/قطاع التأمينات بوزارة المالية/المديرية المالية ببورسعيد/الإسكندرية وإعداد التجهيزات الشهرية اللازمة ومتابعة استخراج كشوف المرتبات والمكافآت وملحقاتها وإعداد الملفات الإلكترونية وصيانة البرامج بها.
- وفي مجال تفعيل نظام الدفع الإلكتروني بالحكومة في كافة المعاملات الحكومية المالية بدءاً من دفع مرتبات العاملين إلكترونياً كخطوة أولى، فقد بدأ التنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة من خلال المديرية المالية بالمحافظات لموافاة

التقرير السنوي

قطاع الحسابات والمديريات المالية بالوزارة بالبيانات الأساسية لكافة العاملين بتلك الجهات ليتم تسجيلها بالحاسب الآلي للقطاع.

- وفي مجال نشر تطبيقات الأجور والمرتبات والمكافآت بالمديريات المالية بالمحافظات: فقد تم تعميم مشروع برنامج الأجور والمرتبات والمكافآت المطبق بوزارة المالية على المديريات المالية لمحافظات البحيرة، أسيوط، والمنوفية، وقنا، ودمياط، والقليوبية، والبحر الأحمر، ومرسى مطروح، كما يجري حالياً اتخاذ إجراءات تدريب العاملين بالمديرية المالية لمحافظتي الإسماعيلية وكفر الشيخ على برامج الأجور والمرتبات والمكافآت.
- تم نشر تطبيقات المعاشات والشئون الإدارية من خلال برنامج للشئون الإدارية والمعاشات بمحافظة الدقهلية والبحيرة وإدخاله بالإدارة المركزية للحاسب الآلي.
- وفي مجال مشروع الصراف الآلي ATM للعاملين بالحكومة، فقد تم تنفيذ البرامج الخاصة بالمشروع للجهات التي يتم صرف المرتبات بها بنظام الصراف الآلي وتقوم شهريا بإعداد الملفات الالكترونية الخاصة بالبطاقات الجديدة، كما تم عمل حصر شهري للبطاقات الواجب إصدارها وإصدار بيان شهري بالحالات التي يتم تعديل الرقم القومي لها، فضلا عن متابعة المديريات التي تم ميكنة الأجور والمرتبات والمكافآت بها، وإرسال الملفات الإلكترونية سواء لشركة بنوك مصر وشركة E-Finance.

ومن المستهدف تحقيق ما يلي في مجال تفعيل منظومة حساب الخزانة الموحد خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ :

- إنشاء قاعدة بيانات للوحدات الحسابية على مستوى أجهزة الدولة المختلفة (جهاز إداري / حكم محلي / هيئات خدمية) وذلك للاستفادة منها في تحقيق خطة الوزارة لدمج الوحدات الحسابية وصولاً لميكنة الوحدات الحسابية على مستوى الدولة دون الإخلال بسير العمل بهذه الوحدات.
- تعميم ميكنة نظام الأجور والمرتبات والمكافآت والمعاشات وربطها بالصراف الآلي ATM على كافة المديريات المالية بالمحافظات بالدولة لتوفير البيانات بالدقة والسرعة المطلوبة لتخذي القرار في الوقت المناسب.
- إستكمال أعمال الميكنة لقطاعات الوزارة المختلفة وكذا المديريات المالية بالمحافظات تحقيقاً للميكنة الشاملة لتحقيق أهداف الحكومة الإلكترونية.
- إنشاء قاعدة بيانات للعاملين بالمراقبات المالية والمديريات المالية بالمحافظات موضحاً بها البيانات الأساسية وجميع مستحقاتهم والدورات التدريبية التي حصلوا عليها وخبراتهم العلمية ومدد خدمتهم بالوحدات الحسابية للاستفادة بها في توزيع العاملين طبقاً للكفاءة والخبرة.
- إستكمال برنامج التدريب لممثلي المالية بالوحدات الحسابية المختلفة لزيادة كفاءتهم ومهاراتهم لتحقيق الرقابة المالية في ظل ميكنة العمل المحاسبي.
- تم الانتهاء من تعديل الإجراءات المحاسبية وقيود الإقفال السنوية لتتسق مع متطلبات الميكنة وتم تحديث دليل الحسابات الخاص بتنفيذ الموازنة العامة للدولة بعد اعتماد هذه الإجراءات من اللجنة الدائمة للنظام المحاسبي الحكومي. وقد تم الانتهاء من تصميم برنامج تدريبي متكامل للوحدات الحسابية وبدأ بالفعل تنفيذه في الوحدات الحسابية التابعة لوزارة المالية .